

محاضرة استرشادية لمقرر قضايا بحثية

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش





مقدمة

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لنهضة أي أمة، من خلال ما يسهم به من نتائج وحلول لمختلف المشكلات التي تواجه المجتمعات، ولا يكاد مجال من مجالات الحياة يخلو من الحاجة الماسة للبحث العلمي، لذلك فإنه يتوجب تعلم أصوله وقواعده. ويمثل مقرر قضايا بحثية ركيزة أكاديمية جوهرية للتعريف بماهية البحث العلمي القانوني، وأهميته، ومناهجه، وأدواته.

ويسعى المقرر إلى تنمية مهارات الطلبة في البحث عن الفجوات والمشكلات البحثية وصياغتها وفق معايير علمية محكمة ومنهجية دقيقة، فضلاً عن تأهيلهم لوضع الأساسات الأكاديمية المتينة للمخطط البحثي لأطروحة الدكتوراه بما يتسق مع المعايير الأكاديمية المعتمدة في البحث العلمي القانوني المتقدم.





إن المجتمعات التي تولي البحث العلمي اهتمامًا وعناية، قد حققت انطلاقة قوية نحو التقدم والرفي في شتى المجالات، ما جعلها تصبح مجتمعات قيادية تملك زمام أمورها، بينما تعاني المجتمعات التي أهملت البحث العلمي من التخلف والتبعية والتقليد، وتستورد ما تصنعه البلدان المتقدمة، فكلما تميز شعب من الشعوب بالتفكير العلمي، كلما كان هذا الشعب أكثر قدرة على بناء حضارة سيذكرها التاريخ.

والبحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام خطوات مناهج البحث العلمي وأدواته اللازمة.



فالبحت العلمي هو محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للوصول إلى حل المشكلات التي تواجهها الإنسانية، وهو أيضاً محاولة لاكتشاف المعرفة أو التنقيب عنها لاستخلاص حقائق علمية جديدة أو تفسير العلاقات المترابطة بين الظواهر أو تسلسل الأحداث بين الأسباب والنتائج.

ولذلك فإن البحث العلمي يمتاز :

- بالتنظيم : حيث يجب أن يقوم على المنهجية العلمية الدقيقة، فالباحث في القانون إذا أراد دراسة موضوع ما فإنه يجد تدفقاً هائلاً من الوقائع والنصوص والمعلومات القانونية التي يجب عليه تنظيمها وتصنيفها بحيث يأخذ فقط ما يفيد في بحثه دون أي حشو لمعلومات غير منتجة.



بالابتكار والتجديد: لأنّ هدف البحث العلمي تجديد العلم الذي يتسم بأنه عمل تراكمي، فالباحث يجب أن يقدم إضافة إلى المجال العلمي الذي يخوض غماره، وإلا كان عمله تكراراً بلا أي قيمة تذكر.

التعميم : فالبحث العلمي لا يخص فقط الباحث، بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان .



Terminologies مصطلحات

Scientific Research البحث العلمي

Research Issues قضايا بحثية

Research Problem مشكلة البحث



أهمية البحث العلمي في المجال القانوني

- ١- تطوير التشريعات داخل الدولة: إن حياة الإنسان في تطور مستمر، لهذا البحث عن قوانين جديدة تواكب التطورات الحديثة والمواضيع المستجدة، وتكمن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني بالبحث عن قواعد قانونية ناظمة للمواضيع المستجدة، التي لم يتصدَّ لها المشرع بعد، مثل الجرائم الالكترونية التي لم تكن معروفة في السابق،
- ٢- التطوير والتحديث المستمر للقوانين: القائمة التي تجاوزها الزمن وأصبحت قاصرة عن ضبط وتنظيم المجتمع.



- ٣- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القانونية التي يواجهها رجال القانون:
فالبحوث العلمية المستمرة في المجال القانوني يمكن أن ترصد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تظهر في المجتمع، كارتفاع الجريمة لدى الأحداث، أو انتشار الابتزاز والتهديد الإلكتروني، فيقوم الباحث بتحديد أسباب هذه الظواهر، وأساليب مكافحتها وتصدي القانون لها، من خلال التوصيات التي يستفيد منها المشرع وصانع القرار السياسي.
- ٤- مقارنة القوانين الوطنية بالتشريعات العربية والأجنبية للوصول إلى أفضل الصيغ والممارسات القانونية:
لذلك فإن إنجاز أطروحة متميزة ومفيدة للدكتوراه في القانون، تستلزم مقارنة القانون الوطني مع القوانين العربية والأجنبية الأكثر تطوراً، لأن المقارنة ستكشف الثغرات الموجودة في القانون الوطني، وستحث المشرع على تعديل القوانين وفق الاستجابات القانونية العالمية.



أهداف المقرر

- تعريف الطالب بأحدث الاتجاهات والقضايا المعاصرة في مجال التخصص
- تطوير مهارات النقد و تنمية قدرات الطالب على التحليل المنهجي للمشكلات الواقعية
- تدريب الطالب على مهارات تصميم وإعداد المقترحات البحثية Research Proposals وفق معايير الجودة الأكاديمية
- تعميق وعي الطالب بأخلاقيات البحث العلمي، والأمانة العلمية في النقل والاقتباس.
- تنمية معارف الطالب بمناهج البحث العلمي.
- تعميق قدرة الطالب على ربط القضايا البحثية بالاحتياجات المجتمعية، والتوجهات التنموية والاقتصادية الوطنية والدولية.
- استخدام قواعد البيانات البحثية المتقدمة مثل Scopus و Web Science



مخرجات التعلم المستهدفة: (Learning Outcomes)

بعد دراسة هذا المقرر، يتوقع من الطالب ان يكون قادراً على:

- تشخيص وتحليل القضايا البحثية المعاصرة والمتقدمة في مجال التخصص بدقة وعمق علمي.
- تقييم الأدبيات والدراسات السابقة لتحديد الفجوات البحثية وصياغة مبررات الدراسة.
- المفاضلة بين المناهج البحثية المختلفة واختيار المنهج الأكثر ملاءمة لمعالجة القضايا المطروحة.
- اعداد مشروعات بحثية متكاملة تتضمن عناوين دقيقة، وأسئلة محددة، وأهدافاً قابلة للقياس.
- تصميم خطة بحث أولية Research Proposal تتمتع بالرصانة العلمية.
- تطبيق ادوات التفكير النقدي والمنهجي في تحليل المشكلات البحثية المعقدة واقتراح حلول لها.
- الالتزام بمعايير الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل إعداد المقترح.
- تقديم ومناقشة مقترح البحث Presentation of the Proposal



مفهوم القضية البحثية أو إشكالية البحث

إشكالية البحث هي الموضوع الذي ينوي الباحث معالجته ، وكيفية حله والإجابة عنه وصياغة الإشكالية القانونية البحثية هي جوهر رسالة الدكتوراه، والدليل على أصالتها وحدائتها، فهي الفجوة التي تحاول الدراسة جسر ها، والمعضلة التي تحاول إيجاد توصيات لحلها. ويُعدّ تحديد مشكلة البحث بوضوح ودقة الخطوة الأولى والحاسمة في بناء رسالة الدكتوراه المتميزة من الناحيتين العلمية والتطبيقية



أهمية التحديد الدقيق لإشكالية البحث

- تُعد إشكالية البحث حجر الزاوية الذي تستند عليه كافة المراحل التالية في بناء الرسالة.
- يساهم الاختيار الدقيق للإشكالية في ضمان الأصالة والابتكار، مما يجنب الباحث تكرار الأبحاث السابقة ويضمن تقديم إضافة حقيقية للمعرفة الإنسانية.
- تبرز أهمية اختيار الإشكالية في مدى قدرتها على معالجة مشكلات واقعية وتقديم حلول تطبيقية تخدم التوجهات التنموية والمجتمعية.
- تساعد الصياغة الدقيقة للإشكالية البحثية في تركيز جهود الباحث وتمنع تشتيتها في موضوعات واسعة أو غير قابلة للقياس.
- يمثل اختيار قضية بحثية ذات أصالة علمية، وفائدة عملية، معياراً لجودة الرسالة، وجدارتها بالتقييم الأكاديمي المرتفع، والنشر في المجالات العلمية المرموقة.



ضوابط الإشكالية البحثية

- ١- الأصالة والابتكار (Originality): أن تقدم القضية البحثية إضافة علمية جديدة، وألا تكون مجرد تكرارًا لدراسات سابقة أُشِبت بحثًا.
- ٢- القابلية للبحث والتطبيق (Feasibility): التأكد من قدرة الباحث على دراسة الإشكالية في ظل الموارد المتاحة (الوقت، التمويل، المصادر العلمية، المقدرة اللغوية، وإمكانية الوصول إلى المصادر والبيانات اللازمة).
- ٣- الأهمية والقيمة العلمية (Significance): أن تكون الإشكالية ذات أهمية في مجال التخصص، وأن تساهم في سد فجوة معرفية واضحة أو تقديم فهم أعمق لظاهرة معقدة.
- ٤- الارتباط بالواقع والاحتياج المجتمعي: يجب أن تحمل الإجابات على الإشكالية أبعادًا تطبيقية وعملية ملموسة، لا أن تكون مجرد كلام نظري أجوف.



وقبل اختيار الباحث للإشكالية البحثية يجب أن يجيب بنفسه عن مجموعة من التساؤلات مثل:

هل هذه القضية البحثية محددة وملحة وتستحق البحث؟

هل إشكالية البحث مرتبطة بالواقع العملي في دولة الباحث أم لا؟

هل الموضوع في مدى قدرة الباحث النفسية واللغوية والمالية ..؟

هل هنالك ميل نفسي للباحث نحو الموضوع؟

هل تتوفر المصادر والمراجع المتخصصة أم لا؟

هل ستضيف الدراسة إلى المعرفة الإنسانية ما هو جديد ومفيد؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي على أي من هذه الأسئلة فيجب على الباحث أن يختار موضوعًا آخر دون تضييع وقته وجهده في بحث غير مجد.



عناصر صياغة الإشكالية

- ولكي تكون صياغة الإشكالية سليمة أكاديميًا، يجب أن تتضمن العناصر التالية:
- تحديد "النقص" أو "التعارض" القانوني في الموضوع المراد بحثه. إذ تبدأ الإشكالية برصد حالة من عدم الوضوح، مثل:
 - قصور تشريعي: غياب النصوص التي تنظم مستجدات حديثة.
 - غموض النص: وجود نصوص قانونية تحتمل أكثر من تفسير مما يربك التطبيق.
 - تعارض النصوص: وجود تضارب بين نص داخلي واتفاقية دولية، أو بين نصين في فرعين مختلفين من القانون.
 - إبراز "الفجوة" بين النظرية والتطبيق.
 - المقارنة بين ما ينص عليه القانون (النصوص) وما يجري عليه العمل القضائي (الأحكام). إذا كان القضاء يطبق النص بطريقة تبتعد عن غاية المشرع، فهذه إشكالية قانونية قوية.



السؤال المركزي والأسئلة الفرعية

التساؤل الجوهري (السؤال المركزي): صياغة المشكلة في صورة سؤال رئيسي جامع، مثل: "إلى أي مدى استطاع المشرع (المحلي) حماية (حقوق معينة) في ظل (ظروف معينة)؟ أو "ما هو التكييف القانوني الدقيق لـ (واقعة محددة)؟".

وهذا التساؤل يجب أن يكون حقيقي، واقعي، إشكالي، يحتاج إلى إجابات وحلول، لا أن يكون بصيغة وصفية
تقريرية مثل (الذكاء الاصطناعي في القضاء)، أو (القانون الرقمي السعودي)

-الأسئلة الفرعية (التحليلية): تفكيك السؤال الرئيسي إلى أسئلة جزئية تغطي جوانب الرسالة، مثل:
ما هي الطبيعة القانونية للظاهرة؟

ما هي أوجه النقص في التنظيم الحالي؟

كيف عالجت القوانين المقارنة هذه المعضلة؟

والإشارة إلى انقسام آراء الفقهاء حول المسألة. أو وجود خلاف فقهي أو دولي يعطي مبررًا قويًا لبحث الموضوع، وتقديم ترجيح قانوني مدعم بالأسانيد.



شروط الصياغة النموذجية لمشكلة البحث

حتى يكون لدينا إشكالية بحث دقيقة، يستطيع القارئ فهمها ويتشوق لقراءة طريقة تحليلها والحلول المستتبطة لمعالجتها، يجب توفر العناصر التالية:

- الدقة: استخدام مصطلحات قانونية منضبطة (وتجنب العبارات الإنشائية). لأن كل كلمة يذكرها الباحث في الإشكالية يكون مطالبًا بالإجابة عنها وإيجاد الحلول لها.
- الارتباط: يجب أن يكون حل الإشكالية هو الهدف النهائي من البحث، وليس فقط عرضها، فطرح الإشكالية وتحليلها دون التوصل إلى حلول لها يهدر قيمة الرسالة ويجردها من فائدتها العملية ويضعف تقييمها.
- الواقعية: أن تكون المشكلة قابلة للبحث والحل وليست فلسفية بحتة لا أثر لها.



Research Issue Checklist جدول تدقيق ملائمة الإشكالية البحثية

الملاحظات	متوفر/ X v	المعيار
		الأصالة: هل تُعالج الإشكالية فجوة معرفية لم يُتم التطرق لها مسبقاً بنفس الطريقة؟
		القابلية للبحث: هل المصادر والبيانات المطلوبة لهذه الإشكالية متاحة ويمكن الوصول إليها؟
		التحديد/ التركيز: هل الإشكالية البحثية مركزة ومحددة النطاق وليست عامة أو فضفاضة؟
		الأهمية: هل ستؤدي نتائج البحث في هذه القضية إلى إضافة علمية أو حل لمشكلة قائمة؟
		الارتباط بالواقع والاحتياج المجتمعي: هل ترتبط القضية بالتوجهات الوطنية أو الاحتياجات المجتمعية الحالية؟
		الأخلاقيات: هل يلتزم البحث في هذه الإشكالية بضوابط النزاهة والأمانة العلمية؟
		المنهجية: هل هناك منهج علمي واضح وأدوات محددة قادرة على معالجة هذه الإشكالية؟
		الشغف: هل يمتلك الباحث الاهتمام الكافي أو الرغبة البحثية في هذه القضية؟



مثال تطبيقي لإشكالية بحثية مبتكرة وتطبيق جدول ملائمة الإشكالية عليها

عنوان البحث المقترح: "الحماية القانونية للمصنفات الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي: دراسة مقارنة"

"الإشكالية البحثية " إلى أي مدى يستوعب الشرط التشريعي التقليدي المتمثل في "الأصالة المرتبطة بالبصمة الإنسانية المبتكرة" المصنفات الإبداعية الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)، وكيف يمكن الموازنة قانوناً بين حقوق المطورين، والمستخدمين، وحل النزاعات القائمة، ومنع سقوط هذه النتاجات في الملك العام؟"



١. الأصالة (Originality) : يتجاوز البحث الأفكار المستهلكة حول حماية البرمجيات كأكواد، لينتقل إلى تأصيل الإبداع غير البشري (Non-Human Creativity).
٢. العمق القانوني: يكمن في إعادة تعريف مفهوم "المؤلف" و"الابتكار". فيبحث الموضوع في "الفراغ التشريعي" الحالي الذي تسببت فيه الأنظمة التوليدية، حيث ترفض المكاتب الدولية (مثل مكتب حقوق المؤلف الأمريكي والمحاكم العليا) تسجيل هذه الأعمال لغياب البصمة البشرية المباشرة، مما يفرض صياغة نظرية قانونية مستحدثة.
٣. القابلية للبحث (Feasibility) : الموضوع قابل للبحث والتحليل الفقهي والقضائي نظرًا لتوفر بيئة خصبة من النزاعات الحية والقرارات الحديثة، والسوابق القضائية الحديثة جداً (مثل قضايا التعويض المرفوعة من فنانيين ومؤسسات صحفية ضد شركات مثل Meta و OpenAI لاستخدام بياناتهم في تدريب الخوارزميات)، بالإضافة إلى صدور تشريعات رائدة يمكن القياس عليها مثل "قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي"، والقرارات التنظيمية في دول الخليج (مثل قانون حقوق المؤلف الإماراتي)



٤. **التحديد (Specificity):** الإشكالية تمتاز بالدقة العالية والتركيز على زاوية قانونية حرجة دون تشتت. حيث تم استبعاد الذكاء الاصطناعي التحليلي أو الآلي التقليدي، وحصر النطاق في "الذكاء الاصطناعي التوليدي" فقط (مثل النصوص والصور والموسيقى المولدة تلقائياً). كما تم حصر البحث في "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" (استبعاد براءات الاختراع والعلامات التجارية لضبط نطاق الدراسة).
٥. **الأهمية (Significance):** هذه الإشكالية تلمس عصب الاقتصاد الرقمي الحديث وصناعة المحتوى. وتكمن أهميتها في تقديم مقترحات للمشرع لتبني حماية من نوع خاص للمخرجات الخوارزمية لحماية الاستثمارات المليارية لشركات التقنية، وفي إيجاد معايير واضحة للقاضي لتحديد متى يُعتبر المدخل البشري الـ (Prompt) كافياً لاعتبار الشخص "مؤلفاً"، ومتى يعتبر العمل مجرد توليد آلي يقع في الملك العام.
٥. **الأخلاقيات (Ethics):** يلتزم البحث بالأخلاقيات القانونية من خلال معالجة قضية "القرصنة التدريبية" أي تغذية الآلة بملايين المصنفات البشرية المحمية دون إذن أصحابها، ويبحث في كيفية تحقيق العدالة وإنصاف المبدعين الأصليين مع عدم خنق التطور التكنولوجي والابتكار.



٦. المنهجية (Methodology): يعتمد البحث على أدوات منهجية صارمة تناسب تداخل القانون بالتقنية.

المنهج المقارن المستقبلي: مقارنة موقف التشريعات العربية (التي تشترط صراحة الوجود الإنساني للمؤلف) بالمواقف القضائية والتشريعية المستحدثة عالمياً.

المنهج الاستنباطي: إسقاط القواعد العامة لحقوق الملكية الفكرية على الآلية التقنية لعمل خوارزميات التوليد، لمعرفة أين تنتهي حدود التكنيك وأين تبدأ حدود الإبداع



مراحل بناء إشكالية البحث

تمر عملية بناء الإشكالية البحثية القانونية أو العلمية بعدة مراحل متسلسلة تبدأ من مجرد فكرة غامضة وتنتهي بسؤال محكم الصياغة يُحدد مسار البحث بالكامل.

فيما يلي المراحل الست الأساسية لبناء الإشكالية:



١. تحديد مجال البحث (Field Identification): أي اختيار الفرع القانوني أو التخصص العام الذي ترغب في الكتابة فيه.

- مثال: اختيار "قانون المعاملات الإلكترونية" أو "القانون الجنائي الرقمي".
- الهدف: تضيق النطاق من القانون بصفة عامة إلى قطاع محدد ومتخصص.

٢. رصد الظاهرة أو الفجوة البحثية Spotting the Legal Gap

من خلال البحث عن التناقضات، أو القصور التشريعي، أو الغموض، أو عدم مواكبة النصوص القديمة للواقع الحديث، وذلك من خلال القراءة الأولية التي يجب أن تكون شاملة وواسعة، وتتضمن مراقبة أحكام القضاء الحديثة، و تتبع النقاشات الفقهية، رصد الأدب الحديث حول الموضوع.



٣. صياغة سؤال أولي عريض (Drafting the Broad Question)

- **المضمون:** وضع سؤال عام ومبدئي يعبر عن المشكلة الملاحظة دون الدخول في التفاصيل الدقيقة.
- **مثال:** "كيف يتعامل القانون مع الجرائم التي ترتكبها البرمجيات الذكية؟"
- **الهدف:** وضع حجر أساس تنطلق منه عملية القراءة العميقة والمكثفة.

٤. القراءة الاستكشافية الموجهة (Exploratory Literature Review)

- **المضمون:** العودة إلى المراجع، الرسائل العلمية، الأبحاث المنشورة، والتشريعات المقارنة ذات الصلة بالسؤال الأولي.
- **الهدف:** التأكد من أن السؤال لم يُقتل بحثاً من قبل، وتحديد الزاوية الدقيقة التي تركها الباحثون السابقون ولم يغطوها (تحقيق عنصر الأصالة).



٥. **حصر وضبط المتغيرات (Refining and Narrowing) :** تحويل السؤال العام العريض إلى سؤال محدد جداً عبر إدخال قيود (موضوعية، مكانية، أو نوعية) واستبعاد التفاصيل غير المهمة. من خلال حصر البحث في مسؤولية "مدنية" وليس "جنائية"، وفي تشريع "دولة معينة" مقارنة بـ "دولة أخرى"، وفي نوع محدد من التكنولوجيات.

٦. **الصياغة النهائية للإشكالية (Final Problem Statement) :** كتابة الإشكالية بأسلوب علمي رصين، يربط بين المتغيرات في سؤال رئيسي تتفرع منه أسئلة جزئية. على أن تُصاغ بوضوح وإيجاز. وأن تعكس وجود مشكلة حقيقية وليس مجرد تساؤل معرفي تافه. وأن تقود مباشرة إلى وضع خطة البحث (الأبواب والفصول).



خطوات البحث العلمي القانوني الرصين

١. اختيار الموضوع وتحديد المشكلة القانونية - النزاع أو الفجوة التشريعية: التركيز على نص قانوني غامض، أو تضارب بين القوانين، أو مستجدات واقعية تفتقر لتنظيم تشريعي (مثل قوانين الذكاء الاصطناعي)
٢. صياغة الإشكالية الرئيسية: وضع سؤال محوري يمثل جوهر العقبة القانونية المراد حلها.
٣. جمع وتصنيف المصادر القانونية: وتنقسم المصادر في البحث القانوني إلى نوعين لا غنى عنهما: المصادر الرسمية (الأولية): الدساتير، القوانين والتشريعات الصادرة عن البرلمان، المراسيم، والاتفاقيات الدولية. والمصادر التفسيرية (الثانوية): أحكام ومبادئ محاكم التمييز أو النقض، شروحات فقهاء القانون في المؤلفات والمجالات الأكاديمية.



خطوات البحث العلمي القانوني الرصين

٤. اختيار المنهج القانوني المناسب: يعتمد البحث القانوني على مناهج محددة تناسب طبيعة الموضوع ، كالمنهج التحليلي: لتفكيك النصوص القانونية، واستنباط مقاصد المشرع، وتحليل الأحكام القضائية. والمنهج المقارن: مقارنة القانون الوطني بقوانين دول أخرى (كالفرنسي أو المصري) أو بالشرعية الإسلامية لمعرفة أوجه القصور والتميز، والمنهج التاريخي: تتبع التطور التشريعي للنص لمعرفة الأسباب الموجبة لإقراره.

٥. الصياغة القانونية والتحليل (صلب البحث) تأصيل المشكلة: تأصيل المسألة فقهاً وتشريعياً وقضائياً. النقد والتقييم: عدم الاكتفاء بسرد النصوص، بل إظهار شخصية الباحث عبر نقد القصور التشريعي أو تأييد/معارضة الاتجاهات القضائية بناءً على حجج قانونية سليمة.



خطوات البحث العلمي القانوني الرصين

٦. صياغة النتائج والتوصيات (المقترحات التشريعية)
النتائج: الخلاصة المعرفية والقانونية التي وصل إليها الباحث بعد تحليل النصوص والأحكام.
التوصيات (تعديل تشريعي): صياغة مقترحات محددة ومكتوبة بأسلوب قانوني (مواد مقترحة) لتعديل نص قائم، أو إلغائه، أو سد فراغ تشريعي.
٧. التوثيق القانوني المحكم، توثيق التشريعات: يذكر اسم القانون، رقمه، سنة إصداره، والجريدة الرسمية المنشور فيها (العدد وتاريخ النشر)، توثيق الأحكام القضائية: يذكر المحكمة (مثلاً: محكمة النقض المصرية)، الدائرة، رقم الطعن، وتاريخ الجلسة.
توثيق الفقه: اسم المؤلف، اسم الكتاب، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، السنة.



خطة البحث

يعد مخطط البحث القانوني (Research Proposal) بمثابة القواعد التي يتم بناء كامل الرسالة عليها، وبناءً عليه تحكم اللجان الأكاديمية على جدية البحث وقابليته للتنفيذ. ولذلك فإنه يعد خطوة هامة جداً يجب أن يتم تنفيذها بطريقة أكاديمية بحتة، ويجب أن يستوفي مخطط الدكتوراة أو الماجستير في القانون المواصفات والإرشادات التالية:



خطة البحث

نعتمد المنهج الثنائي (المتبع في المدارس القانونية العريقة) في كتابة الأبحاث العلمية المختلفة وعلى رأسها الرسائل الأكاديمية. ويقوم هذا النظام على مبدأ التوازن والتقابل في تقسيم فصول وأبواب الرسالة، وأهم أوصافه:

١- التماثل العددي: بحيث تُقسم الرسالة إلى قسمين كبيرين (بابين):

- الباب الأول: عنوان يعالج الجانب النظري للمشكلة. ويتألف من فصلين:

- الفصل الأول:

- الفصل الثاني:

والفصل يتم تقسيمه الى مبحثين

والمبحث يتم تقسيمه الى مطالب : يفضل مطلبين أو ثلاثة على الأكثر

والمطالب الى فروع : الفرع الأول- الثاني- الثالث.. والفروع إلى أولاً وثانياً.... ثم ترقيم عددي ١-٢-

٣، ثم ترقيم حرفي أ-ب-ج..



خطة البحث

- الباب الثاني: عنوان يعالج الجانب التطبيقي أو الآثار أو الحلول المقترحة، التقييم، التحديات، والحلول
 - o الفصل الأول:
 - o الفصل الثاني :
- والفصل يتم تقسيمه أيضاً الى مبحثين
- والمبحث يتم تقسيمه الى مطالب كما في الباب الأول.



خطة البحث

٢- التوازن: فلا يجوز أن يضم أحد البابين ثلاثة فصول فيما الآخر فصلاً واحداً، أو أن يضم فصل خمسة مباحث والفصل الثاني مبحثين.

والتوازن يعكس قدرة الباحث على حصر المشكلة القانونية في شقين متساويين يحيطان بكافة جوانب الموضوع والمشكلة البحثية.

كما لا يجوز أن يكون الباب الأول ثلاثمائة صفحة والباب الثاني مائة صفحة، فالتوازن العددي مطلوب في الفصول أيضاً فلا يكون الفصل الأول ٧٥ صفحة والفصل الثاني ٢٥ صفحة.

والتوازن هنا تقريبي وليس مطلق.



خطة البحث

- ٣- الترابط والإحكام: منح خطة الرسالة هيكلاً قوياً يمنع تشتت القارئ، بحيث يشعر بوجود توازن وتسلسل منطقي بين أجزاء البحث.
- ٤- الشمولية: يجب على الباحث تغطية الموضوع من كافة زواياه الأساسية، بالاستناد على عنوان البحث.
- ٥- تجنب الحشو: الالتزام بتقسيم محدد (مثل مبحثين لكل فصل) يدفع الباحث لتركيز أفكاره وحذف المعلومات الزائدة التي لا تخدم الهيكل الثنائي.
- كما يجب أن يتم التعبير عن الأفكار من خلال أبرز الشروحات والمعلومات (خاصةً الحديثة منها، دون اتخام الفقرات بكلام مكرر لا فائدة علمية منه.



عنوان الرسالة

يجب اختيار عنوان للرسالة بناءً على معايير قانونية صارمة:

- ١- يجب أن يكون "جامعاً"، أي أن يتسم بالشمول، والإيجاز، ويعبر بدقة عن محتوى الموضوع ومشكلة الدراسة، فلا يكون أضيق من المحتوى (يغفل جوانب)، ولا أوسع منه (يوشي بمواضيع لم تتم دراستها)، لأن العنوان هو المسار الذي يلتزم الباحث بعدم الحياد عنه في الرسالة، وهو ما سيتم تقييم مجمل الأطروحة على أساسه.
- ٢- العنوان يمكن أن يتراوح بين ٥ و ١٥ كلمة ومن المستحسن أن يكون دقيقاً وموجزاً.
- ٣- عند استخدام المنهج المقارن يجب إضافة عبارة "دراسة مقارنة" إلى العنوان مع ذكر الدول التي تتم المقارنة معها. لأنه سيتم التقيد بعينة المقارنة المذكورة في كامل الرسالة.
- ٤- يجب أن يبتعد العنوان عن الصياغة الأدبية، أو الوصفية، أو الصيغ الاستفهامية والتعجبية. وألا يحتوي على نتائج أو أحكام مسبقة.



عنوان الرسالة

- ٥- يجب أن يتميز عنوان الرسالة بالجدة والأصالة، وألا يكون قد تم إشباعه بحثًا، ويجب أن يقدم فائدة للعلم والمجتمع، بحيث يكون مرتبط بحاجات مجتمع الباحث ومشكلاته العملية، وأن يكون مقبولا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وأن تكون نتائجه قابلة للتعميم والتطبيق على أرض الواقع.
- ٦- قبل اختيار العنوان يجب على الباحث اجراء مسح واسع للأدب القانوني المتخصص والتأكد من توافر المادة العلمية المعاصرة من كتب وأبحاث واجتهادات قضائية.
- وإذا كانت هذه شروط العنوان الرصين، فما هي توصيات عناوين الأبواب والفصول.



توصيات عناوين الأبواب والفصول.

- أ- يجب أن يجمع العنوان كل الجزئيات التي سيتناولها الباب أو الفصل.
- ب- يجب صياغة العناوين كـ "جمل اسمية" خبرية، وتجنب الجمل الفعلية أو صيغ الأسئلة في العناوين الرئيسية.
- ج- يجب خلوها من الأحكام المسبقة: لا تضع نتيجة البحث في العنوان (مثلاً: بدل "فشل الإدارة في...". استخدم "واقع الإدارة في...").
- د- عدم تكرار عنوان الرسالة: يُمنع تمامًا أن يكون عنوان أحد الفصول أو الأبواب مطابقاً لعنوان الرسالة الرئيسي.



توصيات عناوين الأبواب والفصول.

هـ- مراعاة الدقة والأمانة في المصطلحات : مثلاً:
كلمة "أثر" في العنوان تشير إلى النتائج أو الآثار القانونية المترتبة على القاعدة أو التصرف القانوني.
كلمة "واقع" تعني أن القارئ سيجد وصفاً وتشخيصاً للحالة الراهنة.
كلمة "تأصيل" تعني العودة للجذور التاريخية أو الفلسفية للمفهوم.
كلمة "تحليل" تعني القيام بتحليل قانوني فقهي وقضائي قبل الوصول للنتيجة.

وسنقدم فيما يلي مثالين تطبيقيين عن عناوين لرسائل أكاديمية أحدها يلبي المعايير الأكاديمية السابق ذكرها فيما فشل العنوان الآخر في الاستجابة إليها.



تطبيق عملي لعنوان الرسالة

١. العنوان الذي لا يلبي معايير العنوان القانوني الرصين (نموذج خاطئ)
العنوان: «جريمة الرشوة الإلكترونية في القوانين العربية»
أسباب عدم تلبية المعايير (العيوب):
واسع وفضفاض جداً: كلمة "القوانين العربية" تعني دراسة تشريعات أكثر من ٢٠ دولة، وهو أمر مستحيل تحليله بدقة وعمق في رسالة واحدة.
يفتقر للتحديد الموضوعي: لم يحدد الباحث ما إذا كان يدرس الجريمة من الناحية الموضوعية (قانون العقوبات) أم الإجرائية (قانون الإجراءات والملاحقة الرقمية).
عنوان وصفي سردي: يوحي بأن البحث سيكون مجرد تجميع ونقل للنصوص القانونية دون وجود إشكالية أو معالجة قانونية عميقة.



تطبيق عملي لعنوان الرسالة

٢. العنوان الذي يلبي معايير العنوان القانوني الرصين (نموذج صحيح):
العنوان: «المسؤولية الجنائية للمنصات الرقمية عن جرائم الرشوة الإلكترونية: دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والفرنسي»
أسباب تلبية المعايير (المميزات):
محدد وموجز بدقة: حدد الباحث نطاق الدراسة بـ "المسؤولية الجنائية" (خرجت المسؤولية المدنية أو التأديبية)، وحدد الفاعل وهي "المنصات الرقمية".
يحتوي على إشكالية واضحة: الإشكالية تكمن في مدى إمكانية مساءلة المنصة (كشخص اعتباري أو وسيط) عن جريمة يرتكبها مستخدموها، وهو موضوع حديث وفيه فجوة تشريعية.
واضح النطاق الجغرافي والمقارن: حدد دولتين فقط للمقارنة (الإمارات وفرنسا)، وهو خيار مبرر لأن التشريع الإماراتي متطور رقمياً والفرنسي يمثل المدرسة القانونية الأم للعديد من القوانين العربية.



عناصر مقدمة الرسالة

تعتبر المقدمة في رسالة الدكتوراه القانونية واجهة البحث، فهي الجزء الأول الذي يقرأه المحكمون، ومنها يتشكل الانطباع عن دقة المنهجية وقوة الصياغة القانونية. كما أنها تتضمن تحديداً دقيقاً للبناء العام للرسالة والذي سيتم التقييم الأكاديمي على أساسه، وعلى الرغم من أنها توضع في بداية الرسالة إلا أن ذلك لا يعني أن تتم كتابتها في البداية بل غالباً ما تكون آخر ما يكتب.

-وتختلف المقدمة عن الفصل التمهيدي والفرق العلمي واضح: فالمقدمة تشمل عرض موجز للموضوع-

مشكلة البحث- أهمية البحث- أهداف البحث- منهج البحث- الدراسات السابقة - خطة البحث
أما الفصل التمهيدي فيتناول: الإطار المفاهيمي- التطور التاريخي للموضوع (التأسيس) - التعريفات القانونية، كما أن الفصل التمهيدي يخضع أيضاً للتقسيم الثنائي (مبحثين ومطالب) ولا يجوز صياغته على شكل سرد حر أو فقرات ممتدة دون هيكلية، لأنه يُعامل أكاديمياً كجزء من متن الرسالة ويُحسب ضمن صفحاتها، بخلاف المقدمة التي لا تُقسّم إلى مباحث ومطالب



عناصر مقدمة الرسالة

وتخضع المقدمة لمعايير دقيقة وصارمة، وتشتمل على الترتيب التالي:

١- **التعريف بالموضوع:** بإيجاز شديد من خلال وضع المشكلة البحثية القانونية في سياقها العام (النظري أو التشريعي)، ثم إبراز الغاية العلمية التي دفعت الى اختيار البحث، وما هي الفجوة البحثية التي استوجبت البحث؟ مع ضرورة استخدام لغة قانونية متخصصة، والابتعاد عن "الإنشاء الأدبي"، واستخدام المصطلحات الفنية الدقيقة (مثل: انقضاء، فسخ، بطلان، انعدام، أركان، شروط) ليعطي طابعاً احترافياً.



عناصر مقدمة الرسالة

٢- أهمية البحث: تُعد أهمية البحث في الرسائل القانونية بمثابة "التبرير المنطقي" لوجود الرسالة، وهي تختلف عن "الأهداف"؛ فالأهداف هي ما يريد الباحث تحقيقه، أما الأهمية فهي القيمة المضافة التي سيقدمها. من خلال جانبين أساسيين:

-الأهمية العلمية (النظرية)

سد الفراغ التشريعي: وصف كيف ستعالج الرسالة نقصاً في النصوص القانونية أو تضارباً في الآراء الفقهية.

التأصيل القانوني: إضفاء صبغة علمية حديثة على مفاهيم قديمة لم تعد تواكب العصر (مثل رقمنة المعاملات المدنية).

إثراء المكتبة القانونية: تقديم مرجع متخصص يجمع شتات موضوع معين لم يسبق بحثه بعمق أو من زاوية مقارنة.



عناصر مقدمة الرسالة

٣- إشكالية البحث:

صياغة الإشكالية القانونية البحثية هي جوهر رسالة الدكتوراه، والدليل على أصالتها وحدائتها، فهي الفجوة التي تحاول الدراسة جسرها، والمعضلة التي تحاول إيجاد وتوصيات لحلها، وقد تطرقنا إليها بشكل وافٍ، وبطبيعة الحال فإن الإشكالية ليست سؤالاً معرفياً، فهي لا تبحث عن إجابة بـ "نعم" أو "لا"، ولا تهدف لسرد نصوص قائمة. بل هي تعبير عن فجوة تشريعية، أو تعارض بين نصين، أو جمود قانوني أمام مستجد رقمي أو واقعي.

وهي العقدة التي تمنع الباحث من أن يكون مجرد ناقل، وتجبره على تشريح القوانين ونقد الأحكام. وهي معيار أصالة البحث: فبقدر ما تكون الإشكالية عميقة ومستعصية، بقدر ما يكون البحث رصيناً ويقدم إضافة حقيقية للفقهاء والقضاء.



عناصر مقدمة الرسالة

٤- أهداف الدراسة

تعتبر أهداف الدراسة في رسالة الدكتوراه القانونية هي "المقاصد" النهائية التي يسعى الباحث لتحقيقها للإجابة على الإشكالية، مثل تقديم مقترحات تشريعية محددة أو توحيد تفسير قضائي معين. ولكي تكون هذه الأهداف أكاديمية ورصينة، يجب أن تتسم بخصائص محددة تميزها عن مجرد تكرار العنوان:

أ- الارتباط الوثيق بالإشكالية (الصلة)

يجب أن يكون كل هدف بمثابة خطوة عملية لحل جزء من المشكلة القانونية المطروحة. إذا كانت الإشكالية عن "قصور النص"، فالهدف يجب أن يكون "تحليل مكامن النقص واقتراح بدائل تشريعية".

ب- تجنب الأهداف العامة أو الإرشادية.



عناصر مقدمة الرسالة

فالأهداف القانونية النموذجية تشمل:

- التأصيل القانوني، أي إرجاع الظاهرة إلى أصولها الفقهية والقانونية.
- التكييف القانوني: تحديد الطبيعة القانونية الدقيقة لمسألة مستحدثة.
- المقارنة التشريعية: استخلاص أفضل الحلول من القوانين المقارنة لتطوير القانون الوطني
- ج- القابلية للتحقق والقياس (الواقعية): يجب أن تكون الأهداف منطقية ويمكن الوصول إليها ضمن فصول الرسالة. لا تضع هدفاً مثل "تغيير الفكر القانوني العالمي"، بل "تقدم رؤية تحليلية نقدية للنصوص المنظمة لـ...".
- د- الترتيب التصاعدي (المنطقي): تبدأ الأهداف عادة بالجانب النظري (الفهم والتحليل)، ثم تنتقل للجانب العملي (النقد والمقارنة)، وتنتهي بالجانب الاستشراقي (تقديم التوصيات والمقترحات).
- هـ- الدقة والوضوح (اللغة الأكاديمية)، واستخدام أفعال بحثية محددة في بداية كل هدف، مثل: "كشف الغموض المحيط بـ..." "تحديد أوجه التعارض بين..." "تقييم فاعلية النصوص القانونية في حماية..." "استنباط القواعد التي تحكم..."



عناصر مقدمة الرسالة

- التمييز بين "الهدف" و"الأهمية"

الأهمية: تشرح لماذا الموضوع مفيد (للقارئ).

الهدف: يشرح ماذا سيفعل الباحث (في الرسالة).

مثال عملي:

بدلاً من قول "هدفنا دراسة عقد المقاوله"، يفضل القول: "تحليل الطبيعة القانونية المستحدثة لعقود المقاوله الإلكترونية في ضوء القواعد العامة للقانون المدني".



عناصر مقدمة الرسالة

٥- منهج البحث:

تعتمد البحوث القانونية الرصينة على مناهج علمية محددة لتفكيك النصوص وتحليل الظواهر، ونادراً ما يعتمد البحث القانوني على منهج واحد، وعادة ما يجمع بين منهجين، وتتلخص أبرز هذه المناهج في الآتي:

١. المنهج التحليلي : ويقوم على تفكيك النص القانوني أو الحكم القضائي إلى عناصره الأولية. هدفه: استجلاء مقاصد المشرع، وتحديد شروط تطبيق النص، ومعرفة اتجاهات القضاء في تفسيره.
٢. المنهج المقارن (تقني تطويري) : ويهدف إلى دراسة مسألة قانونية معينة في نظامين قانونيين أو أكثر (مثل: مقارنة القانون الوطني بالقانون الفرنسي أو الشريعة الإسلامية). من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف، والوقوف على مكان القوة والضعف لتقديم حلول تشريعية أفضل. وهو من المناهج المستخدمة دائماً في الرسائل القانونية الرصينة.



عناصر مقدمة الرسالة

- ٣- المنهج التأصيلي (التاريخي): لتتبع النشوء والتطور التاريخي للقاعدة القانونية أو المؤسسة القانونية عبر الزمن. وهدفه: فهم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت لولادة النص، مما يساعد في تفسير غايته الحالية.
 - ٤- المنهج النقدي: لتقييم فاعلية النصوص الحالية وبيان مواطن الخلل فيها.
 - ٥- المنهج الوصفي: لتقديم وصف للحالة الراهنة للمشكلة البحثية.
 - ٦- المنهج الاستنباطي: لاستخراج الأحكام من المبادئ الكلية.
 - تبرير اختيار المنهج:
- يجب على الباحث توضيح لماذا اختار هذا المنهج تحديداً، مثلاً: "تم اختيار المنهج المقارن نظراً لحدثة الموضوع في التشريع الوطني وحاجته للاسترشاد بتجارب دولية قدمت حلول رائدة".



عناصر مقدمة الرسالة

-نطاق التطبيق (حدود المنهج) وعينة المقارنة:
يجب على الباحث تحديد الدائرة التي سيعمل ضمنها، مثل حصر المقارنة في "القانون الفرنسي والاماراتي والسعودي"، أو التركيز على "القضاء التجاري" فقط دون المدني.
ويجب أن يلتزم الباحث بعينة المقارنة التي حددها في منهج البحث وفي عنوان الرسالة على امتداد فصول الرسالة.
كما يجب أن تتم المقارنة بشكل أفقي، بمعنى أن يتم عرض كل نقطة من نقاط البحث بشكل مقارن بين الأنظمة القانونية عينة المقارنة، وألا يخصص عناوين مستقلة بأسماء الدول محل المقارنة، بل تجري المقارنة بين الأنظمة في إطار العناوين الموضوعية للرسالة.
في الدكتوراه، "المنهج المقارن" ليس مجرد سرد للقوانين الأخرى، بل هو تحليل أوجه الشبه والاختلاف للوصول إلى أنسب صياغة قانونية مقترحة لمجتمع الباحث ونظامه القانوني.



عناصر مقدمة الرسالة

طريقة المقارنة الناجحة:

١. الطريقة الأفقية (المقارنة المتزامنة) - الأكثر نجاحاً.
آلية العمل: يدمج الباحث القوانين معاً في نفس الفقرة أو المطلب، فيعرض الفكرة، ثم يوضح موقف التشريع الوطني، ويليه مباشرة موقف التشريع المقارن.
وفي هذا الأسلوب تظهر شخصية الباحث بقوة؛ لأنه يحل، ويقارب، وينقد مواقف التشريعات بالتزامن. ويتمتع هذا الأسلوب بقيمة أكاديمية عالية جداً؛ ويعتبر المعيار الحديث للبحوث القانونية الرصينة.
٢. الطريقة العمودية (المقارنة المتتالية) - التقليدية: وفيها يفرد الباحث فصلاً أو مبحثاً كاملاً للتشريع الوطني، وفصلاً أو مبحثاً مستقلاً تماماً للتشريع المقارن.
وهنا تختفي شخصية الباحث غالباً؛ ويتحول البحث إلى مجرد سرد ووصف منفصل للقوانين. وقيمة هذا الأسلوب الأكاديمية ضعيفة وغالباً ما تنتقدها لجان التحكيم لأنها تسبب تشتت القارئ وتكرار الأفكار.



عناصر مقدمة الرسالة

خطوات المقارنة القانونية الأفقية الناجحة:

- لتطبيق "الطريقة الأفقية" بنجاح، يجب أن يمر التحليل عبر أربع خطوات متسلسلة داخل كل جزئية:
 - الاطلاع والجمع (الوصف): عرض النص القانوني الوطني والنص المقارن المقابل له.
 - المقابلة والمضاهاة: تحديد نقاط الالتقاء (الاتفاق) ونقاط التباين (الاختلاف) بين النصين.
 - التفسير والتعليل: الإجابة على سؤال "لماذا اختلفا؟" عبر ربط الاختلاف بالخلفية الفلسفية أو الاجتماعية لكل دولة.
 - الموازنة والتقييم (الخاتمة): تبيان أي القانونين كان أكثر توفيقاً وحماية للمصلحة، وتحديد القصور في القانون الوطني للاستفادة من المقارن.



عناصر مقدمة الرسالة

٦- الدراسات السابقة

تعد مراجعة الدراسات السابقة في رسالة الدكتوراه القانونية دليلاً على أمانة الباحث العلمية وإحاطته بالموضوع، ولا تقتصر على السرد، بل يجب أن تتضمن العناصر التالية:

- الحصر والانتقاء: تحديد الدراسات الأوثق صلة: اختيار الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) والمؤلفات الفقهية الكبرى التي عالجت ذات الموضوع أو جانباً منه.
- الترتيب المنطقي: ترتيبها إما زمنياً (من الأقدم للأحدث لتبيان تطور الفكر القانوني) أو موضوعياً (حسب محاور البحث).
- العرض والتلخيص (Summarization) ذكر بيانات الدراسة (اسم الباحث، عنوان الرسالة، الجامعة، وسنة النشر). وتلخيص الإشكالية القانونية التي طرحتها تلك الدراسة والنتائج الرئيسية (أو التوصيات التشريعية) التي توصلت إليها، باختصار شديد جداً ودون أي توسع.



عناصر مقدمة الرسالة

التحليل والنقد، وهذا هو العنصر الأهم في الدكتوراه؛ وهو بيان مواطن القوة والضعف في تلك الدراسات. هل أغفلت تلك الدراسات جانباً تشريعياً معيناً؟ هل صدرت قوانين جديدة بعد نشرها تجعل نتائجها قديمة؟

. إبراز "الفجوة البحثية" توضيح ما الذي لم تعالجه الدراسات السابقة؛ مثل ظهور تقنيات حديثة، أو تعديلات قانونية طارئة، أو تضارب في أحكام القضاء لم يكن موجوداً وقتها. والإجابة الصريحة على سؤال: "ما هو الجديد الذي ستقدمه أطروحتك؟"

توضيح الإضافة العلمية، سواء كانت في المنهج (مقارنة بدول جديدة) أو في الموضوع (معالجة زاوية قانونية لم تُطرق من قبل).



عناصر مقدمة الرسالة

٧- حدود الدراسة :

تعتبر حدود الدراسة في رسالة الدكتوراه القانونية بمثابة " السور " الذي يضعه الباحث لمنع تشتت البحث وضمان تركيزه على الإشكالية المركزية. وتشتمل الحدود القانونية النموذجية على العناصر التالية:
. الحدود الموضوعية :

وهي أهم عنصر، وتتضمن تحديد النصوص القانونية والمواضيع التي سيتناولها البحث حصراً.
مثال: "يقتصر البحث على دراسة المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، دون التطرق للمسؤولية الجنائية أو الإدارية".

وتحديد فروع القانون ذات الصلة (مدني، تجاري، دولي.. إلخ)..
الحدود المكانية : تحديد النطاق الجغرافي أو الأنظمة القانونية التي ستجرى عليها الدراسة والمقارنة.
مثال: "تتناول الدراسة التشريع الإماراتي كمجال أصيل، مع المقارنة بالتشريعين المصري والفرنسي".
توضيح سبب اختيار هذه الدول تحديداً (مثلاً: تشابه النظم القانونية أو حداثة التجربة التشريعية لديهم).



عناصر مقدمة الرسالة

. الحدود الزمنية :

تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، خاصة عند وجود تعديلات تشريعية متعاقبة.
مثال: "تغطي الدراسة القوانين الصادرة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٤، مع التركيز على التعديلات الأخيرة الواردة بالقانون رقم (..) لسنة (..)".

وهذا التحديد يحمي الباحث من المحاسبة على قوانين قد تصدر بعد موعد محدد من كتابة الرسالة.
كما يحمي الباحث أثناء المناقشة من أسئلة اللجنة حول مواضيع جانبية لم يتطرق لها



عناصر مقدمة الرسالة

٨. الصعوبات المتوقعة للبحث:

من المعايير الحديثة للخطة العلمية ذكر الصعوبات مثل:

- ندرة الأحكام القضائية
- نقص التشريعات المقارنة
- حداثة الموضوع



عناصر مقدمة الرسالة

٩. **خطة البحث (هيكل الرسالة):** خطة البحث القانوني الرصينة هي معمار هندسي محكم، يتسم بالتقسيم الثنائي المتوازن، وينتقل انسيابياً من المفاهيم، والتأصيل الفقهي، والأركان القانونية، في الباب الأول إلى الباب الثاني (الواقع التطبيقي) المخصص لآثار التطبيق، والتحليل المقارن، وموقف القضاء.

وهذه كانت عناصر ومشتملات مقدمة البحث بالترتيب، وسنتطرق فيما يأتي لخاتمة البحث النموذجية ومشتملاتها



خاتمة البحث

تتطلب خاتمة رسالة الدكتوراه في القانون منهجية دقيقة تعكس عمق التحليل القانوني والنتائج التي تم التوصل إليها. الخاتمة ليست مجرد ملخص، بل هي تتويج للجهد البحثي وتقديم حلول قانونية أو مقترحات تشريعية، فيما يلي القواعد الأساسية لكتابة خاتمة رسالة الدكتوراه في القانون:

- استعراض مختصر لمشكلة الدراسة: تذكير موجز بالإشكالية القانونية التي تناولتها الرسالة والهدف الرئيسي منها. ثم:

- أولاً: عرض النتائج (Results): سرد الاستنتاجات القانونية التي توصلت إليها بعد التحليل والمقارنة. يجب أن تجيب بوضوح على الأسئلة أو الفرضيات المطروحة في المقدمة، ويجب أن تكون استنتاجات قانونية حقيقية لا مجرد تلخيص لل فقرات.

- ثانياً: التوصيات والمقترحات (Recommendations): تقديم حلول عملية، مثل اقتراح تعديل نصوص قانونية قائمة، أو سد ثغرة تشريعية، أو تبني تفسير قضائي محدد.



خاتمة البحث

- الإضافة العلمية: توضيح القيمة المضافة التي قدمتها الدراسة للمكتبة القانونية أو للواقع العملي.
- آفاق البحث المستقبلي: من الممكن اقتراح موضوعات قانونية مرتبطة ببحثك لم تُشبع دراسةً، لتكون منطلقاً لباحثين آخرين.
- القواعد اللغوية والمنهجية للخاتمة:**
- الإيجاز والتركيز: يجب أن تكون الخاتمة مركزة وشاملة دون إطالة مملة أو اختصار مخل، ويُقدر حجمها عادةً بحوالي ٥-١٠% من إجمالي الرسالة
- تجنب الأفكار الجديدة: لا يجوز إدراج أي فكرة أو تحليل قانوني جديد لم يتم مناقشته بالتفصيل في فصول الرسالة.
- اللغة القانونية الرصينة: استخدام مصطلحات قانونية دقيقة، والحرص على خلو النص من الأخطاء النحوية والإملائية.
- التسلسل المنطقي: البدء بالنتائج العامة ثم الانتقال إلى النتائج التفصيلية، وأخيراً التوصيات.



أدوات البحث العلمي القانوني

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والأساليب، التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها، وهي كثيرة ويتحدد استخدامها على مدى احتياجات موضوع البحث وبراعة الباحث في حسن استخدامها، وتتمثل أهم أدوات البحث العلمي القانوني في الوسائل والمنصات التي تُمكن الباحث من جمع المادة العلمية وتحليلها، وتنقسم إلى:

١. أدوات جمع التشريعات والأحكام (المصادر الرقمية والورقية) الجريدة الرسمية للدولة: المصدر الأول والوحيد للحصول على النصوص القانونية النافذة وتعديلاتها.
٢. المنصات وقواعد البيانات القانونية الرقمية، ومنصات وزارات العدل والمحاكم العليا (مثل محكمة النقض أو التمييز) للحصول على الأحكام والمبادئ القضائية المستحدثة.
٣. أدوات تحليل وتفسير النصوص (المصادر الفقهية) المؤلفات والشروح القانونية: الكتب الفقهية المتخصصة لكبار علماء القانون والتي تفكك نصوص المواد وتفسرها.
٤. المجالات الأكاديمية المحكمة: الدوريات العلمية الصادرة عن كليات الحقوق والقانون للاطلاع على أحدث الأبحاث والدراسات المقارنة.



أدوات البحث العلمي القانوني

٥. أدوات الاستقصاء الميداني (للبحوث القانونية الواقعية/الاجتماعية)
- المقابلة الشخصية: وتجرى مع القضاة، والمستشارين، والمحامين، أو رجال الضبط القضائي لاستطلاع آرائهم حول ثغرات التطبيق العملي لنص معين.
 - الاستبيان أو استطلاع الرأي: أداة مساعدة تُستخدم في بحوث علم الإجرام أو السياسة الجنائية لقياس وعي المجتمع أو فئة معينة بظاهرة قانونية أو جرمية مستحدثة.
 - ومن خصائص الاستبيان الجيد :
 - أن تكون المشكلة المعالجة به هامة ومختصرة قدر الإمكان .
 - أن تكون الأسئلة مناسبة لسن ومستوى وثقافة المجيب، وقدرته على الفهم
 - أن تكون الأسئلة موضوعية ومرتبة منطقياً، أي من العام إلى الخاص ومن البسيط إلى المعقد .
 - أن يجمع الاستبيان معلومات يصعب جمعها بوسائل أخرى .
 - أن يكون قصيراً فلا يأخذ وقتاً طويلاً في الإجابة.



التكاليف والمهام المطلوبة

التكليف (١): ملخص لتقييم إشكالية بحثية

الهدف المنهجي: تنمية مهارة تقييم إشكالية البحث

المهمة : يطلب من الباحث اختيار أحد المشاريع البحثية أو الأطروحات المعاصرة المنشورة حديثاً (آخر سنتين) في مجال موضوع بحثه، وإعداد ملخص يبين بدقة: إشكالية البحث، وتطبيق جدول تدقيق ملائمة الإشكالية البحثية عليها من حيث توافر الضوابط والشروط للإشكالية من عدمه.



التكاليف والمهام المطلوبة

التكليف (٢): إعداد ملخص بأهم الأبحاث العلمية المنشورة في موضوع البحث، مع تحديد أهم الاتجاهات البحثية والفجوات البحثية:

في هذه المهمة يجب عليك إعداد ملخص لأهم الأبحاث العلمية المنشورة في مجال بحثك.

يجب أن يشتمل الملخص على عرض موجز لأهداف الدراسات، المنهجيات المستخدمة، النتائج الرئيسية والتوصيات.

بعد ذلك، حدد الفجوات البحثية، أي المجالات التي لم تتم دراستها بشكل كاف أو التي تطلب مزيداً من البحث والتحقيق.



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع التكاليف (٢):

هذا الملخص سيساعدك في تحديد موقع مشروعك البحثي ضمن السياق الأوسع للبحوث في هذا المجال.

لإنجاز المهمة اتبع الخطوات التالية

أولاً : حصر وجمع المصادر ذات الصلة كالمقالات العلمية، الكتب، والرسائل العلمية المرتبطة مباشرة بموضوع البحث.

أحرص على أن تتسم هذه المصادر بالحدثة وان تكون رصينة وذات قيمة علمية كبيرة (غالباً ما تكون منشورة في مستوعبات سكوبس)

ثانياً: كتابة الملخص والتقييم النقدي : لا تنقل النص، بل قدم وصفاً موجزاً لكل دراسة تلخص فيه أهدافها ونتائجها. ثم حدد الفجوة البحثية، وركز على اكتشاف ما لم تتضمنه أو تناقشه الدراسات السابقة أو ما لم يتم تغطيته بشكل كافٍ.

حاول صياغة إشكالية البحث لموضوعك بدقة ، فهي التي ستبرر أهمية مشروع بحثك الحالي وتثبت أنه يضيف قيمة جديدة.



التكاليف والمهام المطلوبة

التكليف (٣): دراسة وتحليل إحدى الدراسات الحديثة المقارنة في مجال البحث من حيث المنهجية المستخدمة.

على الباحث القيام بتحليل المنهجية التي استخدمها الباحث. ثم تقييم نقاط القوة والضعف، وما هو أسلوب المقارنة المستخدم (الأفقي أم الرأسّي)، وهل كان الباحث موفقاً في عملية المقارنة أم كانت سطحية وغير مناسبة. وفقاً للشرح المقدم في المحاضرة.

هذا التحليل سيساعدك في فهم منهجيات البحث القانونية، وفي التدريب على المنهج المقارن الذي لا غنى عنه في البحوث القانونية الرصينة.

على الباحث أن يقوم باختيار دراسة حديثة جداً وذات صلة وثيقة بموضوع البحث



التكاليف والمهام المطلوبة

التكليف (٤): إعداد تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في موضوع مشروع البحث
الهدف: التحقق من معايير الأصالة، القابلية للبحث، والأهمية النظرية والعملية للموضوع.
هذه المهمة تتطلب من الباحث إجراء مسح شامل للأبحاث والاتجاهات البحثية الحديثة على المستوى العالمي في مجال بحثك.
يجب البحث عن أحدث الإصدارات والمنشورات العلمية في هذا المجال، بما في ذلك المقالات في المجلات المحكمة والمؤتمرات العلمية.
حل هذه الأبحاث الحديثة لتحديد الاتجاهات البحثية الرئيسية، أي المواضيع والمناهج التي يتم التركيز عليها حالياً.
كما حدد أي تطورات جديدة أو اختراقات في هذا المجال، والتي قد تؤثر على توجهات البحث المستقبلية.



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٤): لإنجاز هذه المهمة بشكل أكاديمي، يمكنك اتباع هذه الخطوات :

أولاً : مرحلة التحضير والمسح الشامل (Screening)

- ابدأ بتحديد مصطلحات البحث باللغتين العربية والإنجليزية لضمان الوصول إلى آخر ما توصل اليه الباحثون في المجال.

- استخدام قواعد البيانات العالمية: لا تكتفِ بمحركات البحث العادية، بل استخدم Google Scholar, Scopus, Web of Science للبحث عن الأبحاث المنشورة في آخر ٣ إلى ٥ سنوات فقط.

ثانياً : تحديد التطورات والاتجاهات

- تتبع «الاتجاهات البحثية الحديثة»: هل انتقل الباحثون من الدراسات النظرية إلى التطبيقية؟

- حدد الموضوعات ذات الأهمية القصوى التي ازداد التركيز عليها مؤخراً.

حاول ربط الأبحاث الحديثة ببعضها لتوضيح كيف تطورت الابحاث هذا المجال عالمياً.



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٤): هيكل التقرير Report Structure

يجب أن يحتوي التقرير على الأجزاء التالية:

- المقدمة: تعريف موجز بموضوعك وأهميته على الساحة العالمية حالياً.
- قسم الأساس النظري : Theoretical Foundation كيف بدأ الاهتمام بالموضوع وكيف وصل إلى شكله الحالي؟
- الفجوات البحثية Research Gaps تحديد واستخراج ما لم تتم دراسته بعد أو ما أوصى به الباحثون في "خاتمة أبحاثهم" بضرورة دراسته مستقبلاً .
- أنشأ جدول مقارنة للمقارنة بين نتائج الدراسات العالمية؛ هل هناك تضارب في النتائج؟ هل هناك اتفاق على نظرية معينة؟



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٤): الخلاصة : Conclusion :
اختتم التقرير بتوضيح كيف سيستفيد مشروعك البحثي من هذه الاتجاهات، وكيف سيسد إحدى الفجوات التي اكتشفتها.
ملاحظة ونصيحة هامة:

عند قراءة الأبحاث الحديثة، اقرأ بعناية شديدة قسم Recommendations for Future Research
توصيات للبحوث المستقبلية، لأنه مهم جداً لاستخراج الاتجاهات والفجوات البحثية



التكاليف والمهام المطلوبة

تكليف (٥): إجراء مقارنة بين الدراسات المحلية والعالمية في مجال موضوعك البحثي، مع تحديد أوجه الاختلاف والتشابه

في هذه المهمة، يجب عليك مقارنة الدراسات والأبحاث المحلية في بلدك أو منطقتك بتلك التي تم إجراؤها على المستوى العالمي في نفس مجال أبحاث.

• حدد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات من حيث الأهداف- المناهج البحثية- النتائج والتوصيات.

• ناقش الاختلافات بين الدراسات المحلية والعالمية من حيث المنهجية وأصالة الاستنتاجات.



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٥): لانجاز المهمة يمكنك اتباع هذه الخطوات الإرشادية التالية

أولا / مرحلة التصنيف : Classification

- قم بتقسيم الأدبيات التي جمعتها إلى مجموعتين: (دراسات محلية) – دراسات عالمية
- حدد هل تتفق الدراسات المحلية والعالمية على أهمية المشكلة البحثية؟ أم هنالك اختلافات
- حدد النقاط التي لم تختلف فيها النتائج رغم اختلاف البيئة الجغرافية
- حدد التشابه والاختلاف في السياقات أو في التركيز على نقاط محددة
- استخدم جدول للمقارنة قبل كتابتها بشكل إنشائي مما يسهم في سهولة العرض
- الاستنتاج: وضح كيف سيستفيد بحثك؛ هل ستقوم بتطبيق نظرية عالمية في بيئة محلية؟ أم ستعالج نقصاً في الدراسات المحلية؟
- التقييم النقدي: يجب أن تظهر "فهما عميقاً" لسبب تفوق الدراسات العالمية في جوانب معينة أو تميز المحلية في فهم الخصوصية



التكاليف والمهام المطلوبة

- تكليف (٦):** إعداد مقدمة بحث مفصلة تتضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهجية المقترحة.
 المخرج المطلوب: تقديم مسودة مقترح بحثي (بروبوزال) مستوف للشروط الأكاديمية والشكلية، يضم:
 العنوان، المقدمة: وتتضمن الإشكالية، الأهداف، الأهمية، المنهجية المتبعة.
 هذه المهمة توضح بانك ملم بموضوع البحث وتعرف ماذا ستفعل وكيف، ويجب ان تحتوي على ما يلي:
- ١- العنوان: وفق الضوابط المذكورة في المحاضرة.
 - ٢- مشكلة البحث Research Problem
 - ٣- الأهمية النظرية: وضح ما الذي سيضيفه بحثك للمكتبة العلمية أو كيف سيطور نظرية معينة.
 الأهمية العملية: من المستفيد من نتائج هذا البحث؟ مؤسسات، صناع قرار، أفراد مجتمع.
 - ٤- أهداف البحث Research Objectives
- صياغة الاهداف بشكل واضح، يجب أن يكون لكل سؤال بحثي هدف يقابله
- ٥-المنهجية المقترحة Proposed Methodology حدد المنهج المناسب (وصفي – تحليلي- مقارنة)



التكاليف والمهام المطلوبة

تكليف (٧): إعداد تقرير دراسة استكشافية أولية (Pilot Study).

المهمة: النزول إلى البيئة الواقعية المرتبطة بموضوع البحث للوقوف على أبعاد الظاهرة ومؤشرات التنمية أو المجتمعية.

المخرج المطلوب: كتابة تقرير أولي مبدئي يلخص نتائج هذا التقصي الاستكشافي، لربط النظرية الأكاديمية بالواقع العملي واحتياجات سوق العمل.

الإرشادات التفصيلية والخطوات التنفيذية التي يجب عليك كطالب اتباعها للقيام بهذه المهمة بنجاح:

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير (قبل النزول للميدان)

تحديد الهدف الدقيق من الدراسة الاستكشافية: يجب أن تحدد بوضوح ما الذي تبحث عنه في الواقع العملي؟ هل تريد التأكد من وجود المشكلة قانونياً أو إدارياً؟ أم ترغب في معرفة مدى توفر البيانات الرقمية والوثائق التي ستحتاجها لاحقاً؟

تحديد مجتمع الدراسة أو البيئة المستهدفة: اختر الجهة أو المؤسسة المرتبطة بموضوع رسالتك ارتباطاً مباشراً (مثال: محاكم اقتصادية، هيئات تنظيم الاتصالات، منصات ريادة أعمال، شركات تقنية، أو إدارات قانونية في وزارات معينة).



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٧): ثانياً: مرحلة التنفيذ (النزول إلى البيئة الواقعية) رصد المؤشرات التنموية والمجتمعية: ابحث عن الأرقام، الإحصائيات، أو الشكاوى الواقعية المتصلة بظاهرة بحثك. ناقش الممارسين القانونيين أو التقنيين في الميدان حول الثغرات التشريعية أو الإجرائية التي يواجهونها يومياً في سوق العمل. عاين بنفسك الأنظمة الإلكترونية أو الأطر التنظيمية المعمول بها للوقوف على أبعاد الظاهرة (مثل معاينة معوقات حماية البيانات الشخصية أو ثغرات العقود الذكية في بيئة العمل الفعلي).

ثالثاً: هيكلية كتابة التقرير الأولي (المخرج المطلوب): يجب أن يصاغ التقرير بأسلوب علمي رصين وموجز، متضمناً الأجزاء التالية: مقدمة تقرير الدراسة الاستكشافية: نبذة مختصرة تبين موضوع الرسالة الأساسي، تحديد الجهات التي قمت بزيارتها، والخبراء الذين التقيت بهم (مسمياتهم الوظيفية دون أسماء شخصية لضمان السرية)، والأسئلة العامة التي طرحتها.



التكاليف والمهام المطلوبة

تابع تكليف (٧): عرض المؤشرات والنتائج الواقعية: تلخيص ما أسفر عنه النزول الميداني من مؤشرات تنموية أو مجتمعية.

مثال: "تبين من خلال الدراسة الاستكشافية أن ٧٠% من المعاملات الرقمية في المؤسسات العامة محل الدراسة تواجه تحديات في الإثبات القانوني نتيجة غياب التفسير الموحد لعقود الذكاء الاصطناعي»
. ربط النظرية الأكاديمية بالواقع العملي (التحليل والتفسير): وهنا تكمن القيمة الحقيقية للتكليف؛ اشرح كيف تتقاطع النصوص النظرية والأفكار الفقهية الموجودة في الكتب مع ما رأيته في الواقع؟ وما هي متطلبات سوق العمل التي يجب أن تعالجها أطروحتك؟

. الانعكاس على خطة البحث (التوصية المنهجية): اختتم تقريرك ببيان كيف ساهمت هذه الجولة في تعديل أو بلورة مسار رسالتك (مثال: تعديل صياغة الاشكالية، إضافة مبحث جديد لم يكن في الحسبان، أو التركيز على زاوية تشريعية يطلبها سوق العمل بشدة).



التكاليف والمهام المطلوبة

تكليف (٨): إعداد مخطط بحث أكاديمي أولي لموضوع بحثك
يتكون من بابين
وفصلين في كل باب
ومبحثين في كل فصل
مع الاستعانة بالإرشادات الواردة في المحاضرة



التكاليف والمهام المطلوبة

تكليف (٩): التحديد المفاهيمي والصياغة الإجرائية لمصطلحات الرسالة
الهدف العلمي: منع التداخل المفاهيمي وضبط الأبعاد التشريعية للمصطلحات المحورية.
مهمة الباحث في إطار رسالته: يستخرج الباحث الكلمات المفتاحية والمصطلحات الأساسية المكونة
لعنوان أطروحته ومضمونها، ويقوم بوضع تعريف قانوني وإجرائي دقيق لكل منها، مع ذكر المراجع
الدقيقة لهذه التعريف، وتمييزها عن المصطلحات القريبة منها تفادياً لأي لبس فقهي أثناء الكتابة



التكاليف والمهام المطلوبة

تكليف (١٠): تقييم صلاحية القضية البحثية وفق مصفوفة الجودة الأكاديمية:
الهدف العلمي: التحقق من معايير الأصالة، القابلية للبحث، والأهمية النظرية والعملية للموضوع.
مهمة الباحث في إطار رسالته: يطبق الباحث "قائمة تدقيق الجودة" (Checklist) على عنوان وموضوع رسالته الشخصية، ويقدم تقريراً علمياً يثبت فيه أصالة فكرته وعدم تكرارها، مع رصد التحديات الواقعية التي قد تواجهه في جمع المادة العلمية، كندرة المؤلفات الخاصة أو (كالأحكام القضائية غير المنشورة) وكيفية التغلب عليها.



تعليمات وارشادات

• لضمان قيام الباحثين بالمهام في إطار أطروحاتهم الشخصية بشكل رصين، يوصى بإلزامهم عند تقديم كل تكليف كتابي بذكر: العنوان المبدئي لرسالة الدكتوراه في أعلى الورقة لربط التكليف بالموضوع مباشرة.

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم

مصادرك وتجنب ضياع المراجع





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



